

أوضاع الحريات الصحفية في السودان

قيود أمنية ورقابة مشددة

تقرير ورصد حول الرقابة على الصحف في الفترة ما بين (يناير– ديسمبر ٢٠٠٨)

اعداد: محمد كشان

THE SUDANESE STUDIES CENTRE
مركز الدراسات السودانية

الخرطوم – أبريل ٢٠٠٩



صحفيات وناشطات يشاركن في تجمع احتجاجي على الرقابة نُظم في مقر جريدة (الصحافة) في نوفمبر ٢٠٠٨



معارضة للمادة ١٣٠ من القانون والتي بموجبها يتم اغلاق الصحف

---

* تقرير حول الرقابة على الصحف في السودان صادر ضمن التقرير الاستراتيجي السنوي الذي يصدره مركز الدراسات السودانية

الحريات الصحفية في السودان . . قيود أمنية ورقابة مشددة

(يناير- ديسمبر ٢٠٠٨)

محمد كشان *

شهد العام ٢٠٠٨ نقاط تحول كبيرة وخطيرة في مجال الحريات الصحفية بالسودان، فقد عاش الصحفيون عاما كاملا من الرقابة المشددة على الصحف، تنوعت فيه الموضوعات والمقالات التي كان يحجبها الرقيب الأمني، ومن حظر النشر حول الموضوعات المتعلقة بقضية إقليم دارفور المضطرب في غرب البلاد، انتقلت الرقابة إلى موضوعات أخرى متعددة، وأصبح الرقيب الأمني كابوسا يوميا يعيشه الصحفيون العاملون في الصحف خاصةً المستقلة منها، وبعد أن كانت موضوعات الحظر محددة مسبقا وتقتصر على قضية دارفور أو الأوضاع الأمنية مثلا، أصبح للرقيب الحق في حذف أي خبر أو تقرير أو مقال أو تحقيق يراه غير صالحاً للنشر.
ولا تقتصر الرقابة على الصحيفة قبل مثولها للطبع، وإنما تتم ملاحقة العدد حتى المطبعة للتأكد من مدى امتثال إدارة الصحيفة في حذف المواد المؤشرة من قبل الأجهزة الأمنية ، وقد تُصادر الصحيفة حتى بعد طباعتها إذا حاول مسئول التحرير تمرير بعض الإخبار أو المواد الصحفية دون علم الرقيب الأمني، وتخضع إدارة الصحيفة للمساءلة في اليوم التالي إذا افلت خبر أو تقرير من عين الرقيب، كما يشترط رجال الرقابة على الصحف عدم إعادة نشر المواد المحذوفة مسبقا ، بمعنى أن المادة الصحفية إذا حددت كمادة غير صالحة لعدد اليوم، يعنى هذا عدم صلاحيتها لاحقا في أي عدد.

يعتبر شهر فبراير ٢٠٠٨ نقطة تحول هامة تحول في مجال حرية الصحافة في السودان، ففي ذلك الشهر شددت الأجهزة الأمنية من رقابتها علي الصحف بعد توتر علاقة الحكومة مع دولة تشاد المتاخمة لحدود السودان الغربية مع إقليم دارفور.
وتعتبر الحكومة التعليقات حول علاقتها المتوترة مع تشاد من المحاذير الصحفية التي لا يجب الخوض فيها بكثير من التفاصيل، خاصة إذا كان الموضوع المنشور يتعلق بما يثار حول دعم

---

* محمد كشان، صحفي يعمل في صحيفة (الأحداث) اليومية .

السودان للمتمردين المعارضين لحكومة تشاد.
وهاجم المتمردين التشاديون العاصمة أنجمينا في الأول من فبراير ٢٠٠٨، لكن الرئيس التشادي إدريس ديبي أعاد سيطرته على عاصمته بعد أيام معدودة من هجوم المعارضة، واتهم حينها الحكومة السودانية صراحة بدعم مهاجميه الذين انطلقوا من داخل المناطق السودانية المتاخمة لتشاد، وعقب تلك الأحداث شددت السلطات الأمنية من رقابتها على الصحف ومنعت تداول ونشر أي أخبار أو مقالات حول دور الحكومة السودانية في الهجوم ودعم المتمردين التشاديين، أو حول مشاركة سودانيين في المعارك التي دارت في تشاد.
وفي ١٤ فبراير صادرت الأجهزة الأمنية صحيفة (رأى الشعب) ومنعتها عن الصدور (ناطقة باسم المؤتمر الشعبي المعارض)، وذلك لنشرها تقريرا يتهم الحكومة بدعم المتمردين التشاديين، ولم يتوقف الأمر على (رأي الشعب) فقط بل شددت الحكومة من رقابتها ومنعت بقية الصحف من الكتابة أو التحليل أو مجرد إبداء الرأي حول الموضوع.

معركة الشرطة والصحافة

قبل ان ينصرم شهر فبراير نشبت أزمة جديدة بين الصحف والشرطة، وأعادت تلك الأزمة فرض نوع جديد من الرقابة، فقد نشرت الصحف الصادرة يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٨ خبرا منسوبا إلى مصادر من داخل الشرطة مفاده صدور قرارا بترقية وإعفاء بعض قيادات الشرطة، ونفى المكتب الصحفي للشرطة الخبر، فيما نظمت الشرطة حملة اعتقالات واسعة شملت ٩ صحفيين بينهم ٤ رؤساء تحرير هم عادل الباز (الأحداث)، كمال حسن بخيت (الرأي العام) ، سيد احمد خليفة (الوطن)، مصطفى أبو العزائم (آخر لحظة) ، وتم الإفراج عنهم في اليوم التالي بعد وجهت لهم الشرطة تهمة نشر أخبار كاذبة.
وخلال تلك الأزمة بين الشرطة والصحف قامت الأخيرة بمقاطعة أخبار الشرطة، ونظم الصحفيون تظاهرات سلمية ومسيرات احتجاجية على طريقة تعامل الشرطة مع الصحفيين واعتقالهم على نحو مُهين، وطالب الصحفيون في تلك التظاهرات برفع الرقابة على الصحف.
انتهت الأزمة في آخر الأمر بين الشرطة والصحفيين، بينما استمرت الرقابة من قبل

الأجهزة الأمنية، ولاحقا وبعد مرور أقل من ٥ أسابيع أعلنت الشرطة عن تلك التنقلات التي كذبتها!!.

احتجبت في هذا العام صحفا عديدة عن الصدور من تلقاء نفسها، وذلك احتجاجا على الرقابة المسبقة، لكن في كثير من المرات كانت الرقابة تتسبب في منع الصحيفة من الصدور بحذف معظم المواد، ففي الأسبوع الثاني من مايو قامت الأجهزة الأمنية الرقابية بحذف ٥ مقالات رأى وعدد من التقارير والأخبار من صحيفة (أجراس الحرية) ما عطل الصحيفة من الذهاب إلى المطبعة والصدور في اليوم التالي، إذ ان حذف هذه المواد الصحفية يتم في ساعات متأخرة من الليل، ولا يأتي الرقيب الأمني إلى مقر الصحيفة إلا بعد ان ينصرف طاقم المحررين في الصحيفة، وبالتالي تكون فرصة استبدال المواد الصحفية المحذوفة بأخرى عسيرة، وفي بعض المرات ينتظر الصحفيون لساعات طوال بعد الفراغ من تصميم العدد حتى يحضر الرقيب الأمني لمقر الصحيفة ويطلع عليها ويأذن بالنشر.

في شهر أبريل من العام ٢٠٠٨ نشبت أزمة جديدة بين إدارات الصحف والأجهزة الأمنية، إذ أخطرت الأخيرة رؤساء تحرير الصحف بإحضار نسخة من الصحيفة (البروفة) إلى مقر الجهاز الأمني للإطلاع عليها وإجازتها ثم إرجاعها لمقر الجريدة مرة أخرى للطباعة ، وهو الأمر الذي رفضه معظم مديري الصحف، وأصروا علي عدم إرسال الصحيفة إلى مقر الأجهزة الأمنية ، وتوحدت معظم الصحف في عدم تنفيذ هذا القرار باعتباره قرارا مذلا للمهنة وللصحفيين، واضطرت ثلاث صحف لعدم الصدور ليومين متتاليين حتي تنازلت الأجهزة الأمنية في آخر الأمر عن قرارها، وعادت إلى مواصلة الرقابة في مقر الصحيفة، لكن أعقب ذلك تشديد الرقابة، ومصادرة أعداد كبيرة من صحيفتي (السوداني) و(الأيام) بعد مثولهما للطبع.

هجوم أم درمان وتشديد الرقابة

في العاشر من مايو ٢٠٠٨ تعرضت مدينة (أم درمان) إلى هجوم عسكري بري من حركة (العدل والمساواة) ، وهى حركة معارضة عسكرية انطلقت من إقليم دارفور ، وكانت تحارب قوات الحكومة في الإقليم الواقع أقصى غرب البلاد ، ولكنها بهجومها على مدينة أم درمان،

نقلت معركتها إلى داخل العاصمة وباتوا على مقربة من القصر الرئاسي بعدة كيلومترات، حيث دخل المتمردون إلى العاصمة مستغلين ١٨٠ عربة مجهزة للقتال، وقالت الحكومة ان ٦٠٠ شخصا لقوا حتفهم في الهجوم من الجانبين بينهم مدنيين وأطفال ونساء،

وبعد تلك الأحداث زادت الأجهزة الأمنية من رقابتها على الصحف، ومنعت الكتابة عن أية تفاصيل حول كيفية دخول القوات المهاجمة إلى داخل المدينة، والى اليوم لا يملك الكثير من المواطنين معلومات حول كيفية وصول هذه القوات إلي داخل العاصمة، ومنعت الصحف من الكتابة عن اي تفاصيل عسكرية حول الهجوم، وأصبحت القنوات الإعلامية الرسمية من تلفزيون الدولة وإذاعتها هما المصدران الرئيسيان للأخبار. وبعد الهجوم بيومين أغلقت السلطات الحكومية صحيفة « الوان» اليومية المستقلة بقرار من جهاز امن الدولة وذلك بسبب خبر نشرته الصحيفة حول اختفاء إحدى الطائرات المقاتلة الحكومية في الهجوم، وقضى القرار بإيقاف الصحيفة عن الصدور وحجز جميع ممتلكات وأصول الشركة التي تصدر الصحيفة مع تسجيل بلاغ بنيابة امن الدولة في مواجهة رئيس تحرير الصحيفة (حسين خوجلي) ، ومُنع الصحفيون من الدخول إلى مباني صحيفتهم بعد ان طردوا منها، ولا يزال مقر الصحيفة حتى اليوم مغلقا.

وفي نفس الشهر توقفت صحيفة «الإنتباهة» عن الصدور لمدة أربعة أيام متتالية احتجاجا على إلحاق أفراد من جنوب السودان في تيم الرقابة الصحفية، و(الإنتباهة) صحيفة تدعو إلى فصل شمال السودان عن جنوبه، ومقربة للنظام الحاكم.

وتم الحاق هؤلاء الأفراد في جهاز الأمن عقب توقيع اتفاق سلام بين الشمال والجنوب، ويتعارض كل ما تكتبه الصحيفة مع تحقيق الوحدة بين الشمال والجنوب.

“ لا تزال صحيفة (ألوان) متوقفة عن الصدور منذ مايو ٢٠٠٨ وحتى اليوم بقرار من جهاز أمن الدولة بعد حجز ممتلكات وأصول الشركة الناشرة ”



الإنترنت . . ساحة جديدة للنشر

مع هذه الرقابة المشددة على الصحف في السودان، لجأت بعض هذه الصحف إلى إعادة نشر الأخبار والتقارير المحذوفة وتدوينها علي مواقع وصفحات منتديات ومدونات على شبكة الانترنت، وبينما التزمت بعض تلك الصحف بعدم نشر المواد المحذوفة على النسخة الورقية ، قامت بنشرها في مواقعها على الانترنت، ولكن الجهات الأمنية استدعت بعض الصحفيين الذين يدونون على مواقع الانترنت إلى مكاتبها وأبلغتهم بضرورة الامتناع عن نشر الأخبار والتقارير المحذوفة من صحفهم، ومن أشهر الصحف التي اتخذت من الانترنت ملاذا آمنا للنشر صحيفة (الميدان) و(الأحداث) و(الأيام) و(أجراس الحرية) و(الصحافة) و(السوداني) و(رأي الشعب).

وتمتلك غالبية الصحف السودانية مواقع لها على الانترنت، لكن القليل منها تهتم بتحديث محتواها اليومي، بينما دفعت الرقابة بعضا من هذه الصحف إلى تنشيط موقعها الالكتروني والاهتمام به.



في ٢١ يوليو ٢٠٠٨ قامت الهيئة القومية للاتصالات (منظم الاتصالات في السودان) قامت بحجب موقع (يوتيوب) الشهير على شبكة الانترنت youtube.com وهو أكبر موقع متخصص في عرض وتبادل التسجيلات والفيديو، واستمر الحجب لعدة أشهر قبل أن تسمح السلطات لمتصفحي الموقع بالدخول اليه، ولم تذكر الهيئة سببا للحجب، لكن يلاحظ ان الموقع أصبح مستخدما باستمرار من قبل حركات دارفور المتمردة ، وتم من خلاله عرض تسجيلات فيديو لهجوم حركة العدل والمساواة على مدينة ام درمان، وتم تصويرها بواسطة أجهزة الهاتف المحمول، بالإضافة للقطات فيديو تم عرضها بالموقع تحتوي على مشاهد لجنود يقومون بضرب أطفال من اسري أحداث ام درمان ، وبذلك انضم السودان لقائمة الدول التي حجبت موقع يوتيوب مثل سوريا والهند وإيران وباكستان وتركيا والصين، ولاحقا قامت الهيئة القومية للاتصالات بحجب جزئي لموقع اليوتيوب منعت فيه المستخدمين من الوصول لبعض الصفحات والتي من بينها صفحات مشاهد ضرب الاطفال الاسرى، وما يزال الحجب قائما حتي كتابة هذا الرصد.

واستنكرت جهات كثيرة حجب موقع (يوتيوب) معتبرين ذلك تراجعا وانتهاكا لحرية التعبير، واحتجت منظمة (مراسلون بلا حدود) الحجب الذي طال الموقع وقال أمين المنظمة العام



مسيرة احتجاجية نظمها الصحفيون في يونيو ٢٠٠٧ احتجاجا على احتجاز زملاء لهم أثناء أداء مهامهم الصحفية

روبير مينار في رسالة وجهها للمدير العام للهيئة القومية للاتصالات ان المنظمة قلقة حيال حرية التعبير عبر الإنترنت في السودان، وأشار روبير إن يوتيوب موقع لتبادل المعلومات، وقد تعرّض للرقابة في دول شأن الصين وتركيا وباكستان في سعيها إلى السيطرة على الإنترنت لضبط مواضيع حساسة بطبيعة الحال، وأكد انه من الجائز حجب الصفحات التي ترى الدولة أنها مخلة، وأضاف روبير أن حجب الموقع بأسره يبقى غير مناسبا، وانتهاكا لحرية والتعبير والصحافة على الانترنت في السودان.

ظهرت الانترنت في السودان مؤخرا كمصدر من مصادر الأخبار اليومية، وما لا يجده القارئ في الصحف اليومية، يبحث عنه في شبكة الانترنت ومواقعها المتعددة والمختلفة التي تبث الأخبار يوميا وبشكل مباشر، لكن يخشي الكثيرون من حجب هذه المواقع نفسها من على

الشبكة، وقد أصبح احد هذه المواقع وهو (سودانيز اون لاين) ملاذا للكثير من الصحفيين لنشر الأخبار والتقارير ومقالات الرأي المحذوفة من صحفهم، بل وحتى أخبار اعتقالهم واستدعائهم من قبل الجهات الأمنية، تلك الأخبار التي بالطبع يمنع نشرها وتداولها في الصحف.

وما ضاعف هذه الخشية هو تعرض عدد من المواقع على شبكة الانترنت لأعمال قرصنة متكررة، ووصل عدد المواقع المخترقة في اكتوبر إلى ٣٠٠ موقعا الكترونيا، وتمكن المخترقون من تعطيل وحذف (سودانيز اون لاين) نفسه من على الشبكة نهائيا بواسطة قراصنة (هكرز) محترفين، وتعطل الموقع لأكثر من أسبوع خلال النصف الأول من أكتوبر ٢٠٠٨، ويرتاد هذا الموقع أكثر من ألف متصفح وقارئ على مدار الساعة، وبه منتدىً يشترك فيه أكثر من ستة الآف عضوا، معظمهم من السياسيين والصحفيين والكتاب والفنانين والمسرحيين وغيرهم، وأعلنت السلطات القبض على المتسببين في تعطيل الموقع ولكنها أفرجت عنهم لاحقا.

سودان تربيون و سيتزن

في الخامس والعشرين من أغسطس ٢٠٠٨ حظر المجلس القومي للصحافة صدور صحيفتي (سودان تربيون) و (سيتزن) الناطقتين بالإنجليزية، وقال المجلس إن الحظر جاء نتيجة لأسباب «إدارية» تتعلق بمخالفة اتفاقية الترخيص، لكن رئيسا تحرير الصحيفتين أشارا إلى ان الحظر تم لدوافع سياسية، وقال وليام ايزكال رئيس تحرير صحيفة (سودان تربيون) ان قرار الإيقاف جاء لنشره أخبار عن الصراع في جنوب السودان «بشكل لا ترضى عنه الحكومة السودانية»، ووافقه القول نيال بول رئيس تحرير (سيتزن)، وفي ٢٩ أغسطس سمح المجلس لـ (سودان تربيون) بمعاودة الصدور فيما أبقى الحظر على (سيتزن) لفترة أخرى.

وفي العاشر من اكتوبر ٢٠٠٨ قامت الشرطة بتوقيف واحتجاز نيال بول رئيس تحرير (سيتزن) على خلفيه نشره مقالاً عن الفساد في جنوب السودان، واتهمته بالقذف ونشر أخبار كاذبة، بسبب المقال المنشور في صحيفته في السابع من أكتوبر وجه فيه انتقادات لوزير الشئون القانونية في حكومة جنوب السودان (الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي) وقال بول « كان ينبغي أن تكون قضية مدنية، لكن قيل لي أنني سأبقى في الحبس ثلاثة أيام دون إمكانية الخروج



رؤساء تحرير وصحفيون يشاركون في تظاهرة احتجاجية في يونيو ٢٠٠٧

بكفالة.» ويرى نيال أنه بعد – تحققه من الوقائع الواردة في المقال موضوع الاتهام- لا تجوز ملاحقته إلا من قبل محكمة مدنية، ولا ينبغي أن يوضع في الحبس، وكان بول نفسه قد احتجز في أغسطس من العام نفسه لنشره مقالا في قضية مشابهة.

في الحادي عشر من أكتوبر ٢٠٠٨ اعتقل جهاز الأمن بمدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، الصحفي نور الدين محمد سليمان بريمة، مراسل صحيفة (أجراس الحرية) وذلك عقب مشاركته في لقاء جمع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالولاية في إطار مبادرة سلام ترعاها دولة قطر بدارفور، وقام بريمة بترجمة كلام احدى نساء دارفور من لغة الفور إلى العربية أثناء اللقاء، ولم يطلق سراحه إلا في ٢٥ أكتوبر دون توجيه أي تهمة له.

وسائل جديدة للاحتجاج

ازدادت وتيرة الرقابة القبلية على الصحف في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٨، وبدأ الصحفيون السودانيون يفكرون في وسائل للاحتجاج ضد الحجر على مهنتهم ومراقبتها، وفي الحادي عشر من نوفمبر أعلنت صحف (أجراس الحرية، رأي الشعب، الميدان، الخرطوم مونيتر، سيتزن) اعتصامها واحتجابها عن الصدور لثلاث أيام متتالية وذلك احتجاجا على الرقابة القبلية، الى جانب مجموعة من الصحفيين والكتاب، وقالت مجموعة الصحف السابقة في بيان لها «ظلت العديد من الصحف السودانية الصادرة بالعربية والإنجليزية، اليومية والأسبوعية، تتعرض لحملة شرسة من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بفرض وممارسة رقابة يومية على كل ما يكتب بالصحف، من أخبار وأعمدة ومقالات. وتصل الرقابة القبلية إلى حد نزع الأخبار، وحجب الأعمدة، وإزالة صفحات بأكملها، إلى جانب منع الصدور، ومصادرة الصحيفة، وحرقها بالنار بعد طباعتها! (..) لذلك احتجاجاً على ما تتعرض له من مضايقات تعيق أداءها، وتعرضها للكثير من الخسائر المادية، دخلت صحف (أجراس الحرية، ورأي الشعب، والميدان وخرطوم مونيتر و ستيزن) إلى جانب العديد من الصحفيين، والكتاب، ومنظمات المجتمع المدني، في اعتصام لمدة ثلاثة أيام وإضراب عن الطعام ليوم واحد».

واضاف البيان ان جهاز الرقابة غيب الصحف المذكورة صباح السبت ٨ نوفمبر بسبب الرقابة المشددة، وبعد أن تم استدعاء رئيس تحرير (أجراس الحرية) ومدير (رأي الشعب) للجهاز، سمح لهما بمعاودة الصدور، لكن الصحف المذكورة قررت مواصلة المشوار «من أجل صحافة

”التراجع الخطير في الحريات العامة، وحرية الصحافة، ومنهج تعامل الأجهزة الأمنية، يساهم في تخريب النسيج الاجتماعي ويهدد الوحدة الوطنية، وينذر بحرب أهلية متصاعدة، تؤدي لتعميق الأزمة السودانية“



الشرطة تمنع صحفيون محتجون على الرقابة من الوصول الى داخل البرلمان وتحتجزهم في نوفمبر ٢٠٠٨

حرة أو لا صحافة» بالتجمع والاعتصام بمقر (أجراس الحرية) صباح الثلاثاء ١١ نوفمبر والإضراب عن الصدور، والمطالبة بالفصل في الطعن الدستوري المقدم من أجراس الحرية، والميدان، ورأي الشعب، منذ أكثر من شهر، ضد الرقابة الأمنية.

وقال البيان «إن الحظر المسبق للنشر يعد تعِّدياً على الديمقراطية، ومخالفة للدستور، بنص المادة (٣٩) (تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.) وإن استمرار الرقابة بكل أشكالها على الصحف يحجب المعلومات والحقائق عن سائر المواطنين، ويطعن في جدية ومصداقية الحكومة ، ويؤكد يومياً إصرار (المؤتمر الوطني) (الحزب الحاكم) على التمسك بالسلطة، وعدم احترامه حرية النشر والتعبير، وانتهاكه حقوق الإنسان، وعدم رغبته في إحداث أي تحوُّل ديمقراطي حقيقي بالسودان، مما يجعله مهدداً لاستقرار ووحدة البلاد، واضاف البيان:إن التراجع الخطير في الحريات العامة، وحرية الصحافة، ومنهج تعامل الأجهزة الأمنية، يساهم في تخريب النسيج الاجتماعي ويهدد الوحدة الوطنية، وينذر



مجموعة من الصحفيات داخل سجن ام درمان تم اعتقالهن من امام البرلمان

بحرب أهلية متصاعدة، تؤدي لتعميق الأزمة السودانية، ويبقى المدخل لتصحيح مسار الحياة السياسية والتشريعية في السودان في تعديل كل القوانين المتعلقة بالحقوق والحريات، لتتماشى مع الدستور، وفي مقدمتها قانوني (الأمن والصحافة).

وبالفعل نفذت الصحف الخمس مجتمعة إضرابها واحتجابها، وهي (أجراس الحرية) وما يذكر انها صحيفة مستقلة مقربة من (الحركة الشعبية) الشريك الثاني في الحكومة، و(رأي الشعب) ناطقة باسم المؤتمر الشعبي الإسلامي المعارض، (والميدان) لسان حال الحزب الشيوعي السوداني، و(خرطوم مونيتر) (وسيتزن) (والأخيرتين ناطقتين باللغة الانجليزية).

في نفس التوقيت قامت السلطات الأمنية باعتقال الصحفي صلاح باب الله من صحيفة (الانتباهة) بسبب نشره خبراً عن انتشار الحمى النزفية في إقليم كردفان بغرب البلاد، ولا تقتصر الرقابة على الأخبار السياسية والعسكرية فقط، فهناك الأخبار الخاصة بانتشار

أمراض الكوليرا وشلل الأطفال في معسكرات النازحين في غرب البلاد بدارفور، وغيرها من الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية، وهي أخبار تعتبرها الحكومة مشجعة لهروب المستثمرين ومهددة للاقتصاد السوداني.

اعتقال صحفيين بالجملة

في السابع عشر من نوفمبر اعتقلت السلطات أكثر من ٦٠ صحفيا بينهم رؤساء تحرير وكتاب مقالات أثناء تنظيمهم احتجاجا على الرقابة، نظمه الصحفيون العاملون في مختلف الصحف أمام البرلمان، وحمل المتظاهرون لافتات ترفض الرقابة على الصحف وتطالب بحرية التعبير.

وتجمع أكثر من ١٥٠ صحفيا أمام المجلس الوطني (البرلمان) للتعبير عن رفضهم للرقابة المسبقة على الصحف، وبغرض تسليمهم مذكرة للبرلمان للتدخل لوقف الانتهاك الصارخ لحرية الصحافة والتعبير بالبلاد، وضرورة سن تشريع يضمن حرية الصحافة ويحمي العاملون في المهنة، ويلزم الدولة بتطبيق مواد الحريات التي نص عليها دستور البلاد الموقع عليه عقب اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب وعلى الرغم من ان الاتفاقية بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية في ٢٠٠٥ نصت رسميا على كفالة حرية الصحافة والتعبير، لكن الشرطة قامت بتفريغ جموع الصحفيين ومنعتهم من دخول ساحة البرلمان، بل وقامت باعتقال ٦٣ صحفيا وصحفية قبل أن تطلق سراحهم لاحقا وتتوعد بتقديمهم للمحاكمة.

ومنعت السلطات في نفس الوقت الصحفيين من الدخول للبرلمان وحضور جلساته، واستثنت فقط صحفيون يحملون بطاقة حضور الجلسات.

وشارك في هذه الاحتجاجات صحفيون ومحررون ورؤساء تحرير وكتاب الرأي والمقالات، لكن الفعالية نظمتها مجموعة من الصحفيين أطلقت على نفسها (شبكة الصحفيين السودانيين) وهم مجموعة من الشباب تأسست في أواخر أكتوبر ٢٠٠٨ وتهدف للارتقاء بمهنة الصحافة وأوضاع الصحفيين المهنية والمعيشية، وليس هذه المجموعة الأولى من نوعها فقد تكونت في الثلاث سنوات الأخيرة ما يقارب الـ ١٠ كيانات ومنظمات صحفية هدفت لنفس ما أعلنته المجموعة الأخيرة.

وعقب إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين مباشرةً، عقدت الشبكة مؤتمرا صحفيا بمقر



جريدة (الصحافة) استنكرت ما حدث وأعلنت من خلاله ثمانية صحف احتجابها عن الصدور في اليوم الذي يليه، وذلك احتجاجاً لتعرض الصحفيين والصحفيات للحجز ومنعهم من الاحتجاج على الرقابة ومعاملتهم بطريقة لا تليق بكرامتهم ومهنتهم ومصادرة حقهم في التعبير.

وفي ذات يوم الاعتصام قام جهاز الأمن والمخابرات باستدعاء الصحفي خالد سعد، الذي يعمل بجريدة (الصحافة)، ويعمل أيضا كمراسل لجريدة (الرياض) السعودية، وتم استجوابه من قبل الأجهزة الأمنية حول ما نُشر في (الرياض) حول الاحتجاجات التي نظمتها «شبكة الصحفيين السودانيين»، وعلاقته بالمجموعة، وتكرر استدعاء جهاز الأمن للصحفي خالد لأيام متتالية، حيث كان يمكث في مباني الجهاز من الصباح وحتى المساء دون توجيه أي تهمة له.

وحوى الخبر الذي نشرته (الرياض) ان مجموعة باسم شبكة الصحفيين السودانيين أعلنت عن ترتيبات وإجراءات مختلفة لمناهضة الرقابة الأمنية، في وقت رفع رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي فاروق ابوعيسى مسألة مستعجلة إلى رئيس البرلمان بشأن الرقابة الأمنية على الصحف، وابلغ النائب أبو عيسى الصحيفة انه رفع مسألة مستعجلة بناء على المادة ٤١

من لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني لسنة ٢٠٠٥م، وأشار الخبر إلى ان الصحفيون اقترحوا خيارات عديدة من بينها الاعتصام والإضراب عن العمل، وتنظيم تظاهرات سلمية احتجاجا على الرقابة.

صُحف تجأر بالشكوى

انتهي العام ٢٠٠٨ ولم تنتهي رقابة الأجهزة الأمنية على الصحف والصحفيين، وفي ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ قام التيجاني الطيب رئيس تحرير صحيفة (الميدان) بتوجيه خطاب احتجاج للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية، أشار فيه الى ان «الرقابة القبلية ما زالت تمارس من قبل الأجهزة الأمنية، بل زادت حدتها علي (الميدان) بشكل خاص، فقد أصبح عنصر الأمن المكلف بالرقابة علي صحيفة الميدان يتدخل باستمرار وبنهج ثابت ومتحامل خلال الشهور الماضية وحتى تاريخه وذلك بحجب العديد من المواد بحجة أن النشر فيها محظور في حين أن أغلبها يتم نشره في صحف أخري».

وأشار رئيس تحرير (الميدان) إلى شكاوى وملاحظات عديدة قدمتها الصحيفة للمجلس آخرها كان بتاريخ الأول من أبريل ٢٠٠٨ بخصوص رفض الصحيفة للرقابة القبلية التي يمارسها جهاز الأمن والمخابرات علي الصحف، وقالت (الميدان) في خطابها «وصل الأمر بالرقيب لدرجة حذف كلمة (الميدان) وهي تمثل رأي الحزب في الأحداث وأكثر من ذلك يصر علي حجب (ترويسة) الأعمدة التي يرفض نشر مادتها.. في حين أن الوضع في الصحف الاخري بخلاف ذلك»، وكررت الصحيفة احتجاجها علي هذا التدخل الأمني المتحامل والانتقائي ضدها، معتبرة اياه تدخلا يمثل انتهاكاً صارخاً لحقها في حرية النشر والتعبير الذي كفله الدستور الانتقالي كما كفلته كل العهود والمواثيق الدولية، مطالبة المجلس بأن يضطلع بدوره المنوط به في حماية حرية الصحافة والتعبير كما جاء بقانون الصحافة والمطبوعات للعام ٢٠٠٤.

وبعثت (الميدان) بنسخة من خطابها للصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية والفضائيات، إضافة للجهات ذات الشأن مثل إتحاد الصحفيين الدولي، اتحاد الصحفيين العرب، اتحاد الصحفيين الأفارقة، اتحاد الصحفيين السودانيين، منظمات المجتمع المدني.

معايير مختلفة للرقابة

يختلف تشديد الرقابة الأمنية من صحيفة إلى أخرى، ففي الوقت الذي تصدر فيه بالسودان حوالي ٤٤ صحيفة ومجلة، تخضع معظم هذه الصحف إلى رقابة يومية صارمة، تبدأ من أصغر العناوين إلى التقارير والتحقيقات المطولة، وفى كثير من الحالات يكون تقدير الحذف ومع النشر ذاتي يرجع لرجل الرقابة وتقديره الشخصي، وفى بعض الحالات يمنع مقال أو تقرير بواسطة رجل أمن محدد ويأتي في اليوم الذي يليه رجل أمن آخر ويسمح بنشر ذلك المقال، وهو ما جعل أجهزة الأمن تشترط على الصحف عدم إعادة نشر المواد الصحفية التي حذفت من قبل.

ويحضر إلى الصحيفة رجل أمن واحد أو اثنين، وفى بعض المرات أكثر من ذلك، ويدخل كثير من الصحفيين في مناوشات مع رجال الأمن، لإصرار الرقيب الأمني على حذفه مواد صحفية من صحيفة محددة وتركها في أخرى، وهو ما يثبت ان التقدير ذاتي، ويتناوب رجال أمن معرفون على الصحف وبعضهم أصبح مألوفا لدي الصحفيين.

وكانت الرقابة الصحفية منذ العام ٢٠٠٦ تتم بواسطة عدد محدد من رجال الأمن لا يتجاوز الثلاث ويقوم هؤلاء الأفراد الثلاث بتنفيذ مهمة فرض الرقابة على جميع الصحف، لكن العام ٢٠٠٨ شهد زيادة ملحوظة في أعداد أفراد الرقابة الأمنية على الصحف، ووصل لأكثر من ١٥ رجل أمن يتناوبون على الصحف الصادرة في الخرطوم.

ويسمى الصحفيون رجال الرقابة الأمنية (رؤساء رؤساء التحرير) ، فلهم الكلمة الأخيرة في صدور الصحيفة من عدمه، ولا وجود لاي جهة أو اتحاد صحفيين أو نقابة في السودان تستطيع ان تمنع الرقيب الأمني من ممارسة مهامه أو إيقافها، فاتحاد الصحفيين محسوب على الحكومة، ومجلس الصحافة كذلك، فهو مؤسسة حكومية تنظم عمل المهنة ولا تتدخل فيما يخص الرقابة الأمنية، ولا ترفض المؤسستان الرقابة على الصحف بصورة قاطعة، ويعتقد كثير من العاملين في مهنة الصحافة أن قرار الرقابة على الصحف هو قرار صادر

من جهات سيادية في الدولة، ولا مجال للتوقف عن هذه الرقابة وتحسن أجواء العمل الصحفي إلا باستقرار الأوضاع السياسية في البلاد.

وتوجد بالبلاد مجموعات ومنظمات صحفية تدافع عن حقوق الصحفيين وحرية الصحافة، ولكنها لا تملك أيضا الكثير لفعله.

الرقابة . . تشكيك في أداء الصحفي

يعتبر الكثير من أساتذة الصحافة والإعلام أن الرقابة على الصحف تؤثر على الجانب المهني للصحفيين وتشكك في قدرتهم على أداء المهام الصحفية حسب ما هو مخطط لها، وشهدت السنوات الأخيرة في السودان اختفاء نوع مهم من الصحافة، وهو صحافة التحقيقات، وهي الصحافة التي تعمل على كشف ظواهر الفساد والمحسوبية وتناول القضايا التي تعتبرها الرقابة الأمنية من المحظورات التي لا يجب تناولها أو تداولها في الصحف، وحتى التحقيقات التي تُنشر، تتعرض للقص والحذف وهذا ما يشكك في مهنية الصحفي ومقدراته، وحسب ملاحظة مدير تحرير أحدى هذه الصحف، فان كثيرا من القضايا والتحقيقات المتميزة تصطدم بحائط الرقابة الأمنية، وتمتلئ حواسيب وأدراج صحفيي التحقيقات في هذه الصحف بالكثير من هذه التحقيقات التي لم تجد طريقها للنشر.

جعلت الرقابة الأمنية على الصحف في السودان الكثير من الصحفيون يعيشون في حالة من اليأس والإحباط بسبب بذلهم مجهودا كبيرا في كتابة التقارير أو الأخبار ويفاجأون في اليوم التالي بعدم نشرها بسبب الرقيب الأمني، ولم يهنأ الصحفيون بهامش الحريات الذي جاء عقب توقيع اتفاق سلام شامل بين شمال السودان وجنوبه، ليجدوا أنفسهم أمام رقيب قوي لا انفكاك من قراره، كما تقلل الرقابة على الصحف وتحكم الاجهزة الامنية على ما ينشر في وسائل الاعلام، تقلل من فرص اجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة ان الحكومة تسيطر على الاذاعة والتلفزيون ، الامر الذي يضعف فرص الاحزاب الاخرى في المنافسة وبأي حال لن تكون الفرص متساوية في ظل وجود رقابة على الصحف المستقلة ، بينما

ستجرى الانتخابات العامة في العام المقبل، أما ما جعل الصحفيون يعيشون في حالة من الغبن والغضب هو أن بعضا من الصحف الصادرة لا تخضع أصلا للرقابة الأمنية، وذلك لارتباطها الوثيق بالحزب الحاكم، أو تابعة له مثل صحيفة (الرائد) أو (آخر لحظة) المقربة من النظام ، وحتى لو كانت هناك رقابة علي بعض هذا النوع من الصحف، فإنها تكون في العناوين البارزة للصحيفة، وفى بعض المرات يتصل مسؤول أو مدير التحرير في هذه الصحف ليقرأ على الجهات الرقابية عناوين الصحيفة البارزة فقط، دون أن يكلف الرقيب الأمني نفسه بالحضور إلى مقر الصحيفة، فيما ينتظر بقية الصحفيين في الصحف الأخرى حضور الرقيب الأمني لساعات طوال، ويطلع على محتواها ويأذن بطباعتها، وهو ما يؤخر الصحيفة من اللحاق بالمطبعة في وقت مناسب خاصة أن ٥ من هذه الصحف تطبع في مطبعة واحدة ولكل منها زمن محدد ، وإذا تأخرت عنه تفقد حقها في الطباعة وبالتالي الصدور في اليوم التالي، وهو ما يعد نوعا من أنواع القيود على الصحف المستقلة في السودان التي لا تمتلك مطابع خاصة بها، وما يشار إليه إلى ان أحد أفضل مطابع الصحف في السودان تعود ملكيتها الى نافذين في الدولة، وتُطبع فيها صحف الحزب الحاكم والمقربة له.

معلومات أكثر :

www.aswwat.blogspot.com

sudanoo@yahoo.com